

مدى إمكانية تفعيل البطاقة الإلكترونية في المتاجر والمحلات التجارية للحد من مشكلة نقص السيولة النقدية في مدينة مصراته - ليبيا

محمد خليل بيت المال / محاضر²
m.beitelmal@eps.misuratau.edu.ly

محسن علي انتيفة / أستاذ مساعد¹
mohsenentefa@gmail.com

الهادي مصطفى لاغا / محاضر⁴
aldghem@gmail.com

علي محمد المجدوب / محاضر³
a.elmajdoub@eps.misuratau.edu.ly

^{1,2,3} عضو هيئة تدريس / قسم التجارة الدولية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة - ليبيا
⁴ عضو هيئة تدريس / قسم الاقتصاد / كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية
جامعة مصراتة - ليبيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور البطاقات الإلكترونية في الحد من مشكلة نقص السيولة في الاقتصاد الليبي حيث استخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي في التعريف بالظاهرة بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التجريبي العلمي من خلال الاستبيان لتجميع الآراء حول البطاقة الإلكترونية ودورها في حل أزمة شح السيولة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي في الفترة الراهنة ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن للبطاقات الإلكترونية دور إيجابي في جذب الزبائن وبالتالي الحد من ظاهرة شح السيولة على الرغم من ضعف البنية الأساسية والتقنية للتجارة الإلكترونية في الاقتصاد الليبي وهو ما يعكس صحة الفرضية التي بنيت عليها هذه الدراسة وكذلك استكشاف إمكانية تفعيل البطاقة الإلكترونية في المحلات التجارية بمدينة مصراته للتصدي لمشكلة نقص السيولة النقدية. من خلال تحليل عوامل القبول والتأثير المحتمل لهذه التقنية على العمليات التجارية، من خلال نتائج

الاستبيان حيث توصلت الدراسة مجموعة النتائج أهمها ان البطاقة الالكترونية هي وسيلة جيدة ومهمة لجذب الزبائن، وهي وسيلة فعالة لتقليل الاعتماد السيولة. كما تم التوصل للمجموعة من التوصيات فهذا الخصوص
الكلمات المفتاحية: البطاقة الإلكترونية، المحلات التجارية، السيولة النقدية، نقص، إمكانية تفعيل

The Feasibility of Activating Electronic Cards in Commercial Stores and Outlets to Mitigate the Problem of Cash Liquidity Shortage in Misstate City - Libya

Mohsen Ali Antifa¹, Assistant Professor - mohsenentefa@gmail.com

Mohamed Khalil Beit Al-Ma², Lecturer - m.beitelmal@eps.misuratau.edu.ly

Ali Mohammed Al-Majdoub^{3*}, Lecturer - a.elmajdoub@eps.misuratau.edu.ly

Alhadi Mustafa Lagha⁴, Lecturer - aldghem@gmail.com

¹²³ Faculty Members, Department of International Trade, Faculty of Economics and Political Science, Misurata University, Libya.

⁴ Faculty Member, Department of Economics, Faculty of Humanities and Applied Sciences, Misurata University, Libya

Abstract:

This study aimed to highlight the role of electronic cards in mitigating the liquidity shortage within the Libyan economy. A descriptive-analytical approach was employed to define the phenomenon, alongside an empirical method—utilizing a questionnaire—to gather opinions on electronic cards and their role in addressing the current liquidity crisis. A key finding is that electronic cards play a positive role in attracting customers and, consequently, alleviating the liquidity shortage, despite the underdeveloped infrastructure and technology for e-commerce in the Libyan economy; this confirms the validity of the study's underlying hypothesis. The study also explores the feasibility of implementing electronic payment cards in retail stores in

the city of Misrata to address the issue of cash liquidity shortages. By analyzing acceptance factors and the technology's potential impact on business operations—based on survey results—the study concludes that electronic cards are a valuable tool for attracting customers and an effective means of reducing reliance on cash. A set of recommendations regarding this matter was also formulated.

Keywords: Electronic card, retail stores, cash liquidity, shortage, implementation feasibility.

مقدمة:

تعتبر مدينة مصراته واحدة من المدن الليبية الهامة التي تشهد نشاطًا تجاريًا ملحوظًا، حيث تعتبر المحلات التجارية والمتاجر أحد أهم مصادر الدخل للسكان المحليين والزوار. ومع ذلك، تواجه هذه المتاجر والمحلات التجارية تحديًا كبيرًا في شكل نقص السيولة النقدية، مما قد يؤثر سلبًا على عمليات البيع والشراء وقد يعوق التنمية الاقتصادية في المدينة، وفي ليبيا النظام المصرفي يبحث من خلال برامج الإصلاح عن ذاته، فالخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الليبي خدمة تقليدية لا تتناسب مع هو حاصل في الدول المتقدمة، لذلك لابد من التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في ليبيا للحد من مشكلة نقص السيولة، وذلك من خلال تفعيل البطاقات الإلكترونية في نقاط البيع للحد من هذه المشكلة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في نقص السيولة النقدية في مدينة مصراته، وتأثيره على عمليات التجارة والتبادل التجاري في المنطقة. وفي ظل التطور التكنولوجي الحديث، يعتبر البطاقات الإلكترونية أداة مالية فعالة يمكن استخدامها لتحسين عمليات الدفع والشراء، ولكن يبقى التساؤل حول مدى إمكانية تفعيل البطاقة الإلكترونية في المتاجر والمحلات التجارية بمدينة مصراته كوسيلة للحد من مشكلة نقص السيولة النقدية.

ستعمل هذه الدراسة على استكشاف إمكانية تفعيل البطاقة الإلكترونية كوسيلة لزيادة سهولة عمليات الدفع والشراء في المتاجر والمحلات التجارية بمدينة مصراته، وبالتالي تقديم حلاً فعالاً لمشكلة نقص السيولة النقدية التي تواجه السكان والتجار في المدينة. من خلال ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل يمكن تحقيق تفعيل البطاقة الإلكترونية في المتاجر والمحلات التجارية كوسيلة للحد من مشكلة نقص السيولة النقدية في مدينة مصراته؟

فرضية الدراسة:

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها أن تفعيل البطاقة الإلكترونية في المتاجر والمحلات التجارية في مدينة مصراته يؤدي للحد من مشكلة نقص السيولة.

أهداف الدراسة:

- 1-دراسة مدى توافر البنية التحتية اللازمة لتفعيل البطاقة الإلكترونية في المتاجر والمحلات التجارية بمدينة مصراته.
- 2- تقييم استعداد التجار والزبائن لاستخدام البطاقات الإلكترونية كوسيلة للدفع.
- 3- تحليل تأثير تفعيل البطاقة الإلكترونية على عمليات التجارة والتبادل التجاري في المدينة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في دراسة إمكانية تفعيل البطاقة الإلكترونية كوسيلة للتعامل مع مشكلة نقص السيولة النقدية في مدينة مصراته. من خلال تحليل استخدام البطاقات الإلكترونية في المتاجر والمحلات التجارية، يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تحسين عمليات البيع والشراء، وزيادة سهولة التداول المالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المدينة.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: 2025،
- الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي وحيث سيتم تركيز الدراسة داخل مدينة مصراتة.
- الحدود الموضوعية: تمحورت الدراسة حول إمكانية تفعيل البطاقة الالكترونية في الحد من مشكلة نقص السيولة.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، كذلك الأسلوب التجريبي العملي من خلال الاستبيان لتجميع الآراء حول البطاقة الالكترونية وأثرها على حل أزمة شح السيولة في الاقتصاد الليبي.

مصادر البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على ما هو متوفر من الكتب والدوريات والدراسات والأبحاث في جمع البيانات التي تحتاجها الدراسة وتبين قائمة من المراجع والكتب والدوريات والدراسات والأبحاث التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة (محمود، واخرون، 2014) حيث هدف هذه الدراسة على إبراز الآثار التي يمكن أن يحدثها إدخال التجارة الالكترونية في عمليات البيع توضيح العلاقة بين التجارة الالكترونية والمبيعات.

دراسة (فرحات 2008) والتي تهدف إلى دراسة موضوع جديد يواكب الأوضاع السائدة في الاقتصاد اليومي ويتماشى مع تغيرات ومعطيات العصر، محاولة التعرف على الأثر الذي تخلفه التجارة الالكترونية على الخدمة المصرفية ومدى تفاعل المصارف مع التغيرات الحاصلة

دراسة (محمد، وعبدالقادر، 2006) حيث هدف هذه الدراسة إلى زرع أنظمة الدفع الإلكتروني في مختلف المؤسسات والإدارات التي تقوم بعمليات التحصيل وجعلها تحت تصرف الموظفين بصفة خاصة وزبائنهم بصفة عامة.

الجانب النظري

التجارة الإلكترونية:

تمهيد (الشويرف، 2016):

التجارة الإلكترونية تعني بيع وشراء وتبادل لمنتجات والخدمات والمعلومات عبر شبكات الكمبيوتر ومنها شبكة الانترنت، وهناك عدة جهات نظر لتعريف مصطلح التجارة الإلكترونية حيث يطلق مصطلح التجارة الإلكترونية على مجموعة العمليات التجارية التي تتم عبر شبكة الويب في الوقت الحاضر، وأكثر التعريفات شيوعاً للتجارة الإلكترونية.

تعريف التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية هو مفهوم جديد يشرح عملية بيع وشراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية الانترنت (صيرفي، 2005)
التجارة الإلكترونية هي الخطوات التي تتم بها عمليات البيع والشراء والمبادلة للسلع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الحاسوب (الجداية، وخلف، 2008)

البطاقة الإلكترونية:

هي بطاقة تصدر عن المؤسسات المالية وتحديداً البنوك، وتُوفّر لصاحبها إمكانية الحصول على المال، وغالباً يُستخدم هذا النوع من البطاقات الائتمانية في كلٍّ من عمليات البيع، والحصول على تمويلات مالية قصيرة المدى

تعريف البطاقة الإلكترونية: (خالد التالحمة، 2004، ص 173).

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي، وتتكون من شريط مغناطيسي يحتوي على رمز يقرأ آلياً، وتعدُّ بطاقات الائتمان أفضل بديل عن الشيكات والنقود، وعنصراً مهماً من عناصر التجارة باستخدام شبكة الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، وتُعرف أيضاً بأنها بطاقة صغيرة مصنوعة من البلاستيك، وتصدر عن المصارف وتسمح لأصحابها بشراء الخدمات والسلع بالاعتماد على الائتمان

مفهوم السيولة: تُعرف السيولة على أنها سرعة وتكلفة تحويل الأصل إلى النقود فالأصول المالية يمكن تحويلها إلى نقد بدون تكاليف أو تكاليف منخفضة وبالتعريف فإن النقود هي أكثر الأصول سيولة (العيساوي، والعوادي، 2013).

واقع التجارة الإلكترونية في الاقتصاد الليبي: (الشويرف، 2016).

النقد التكنولوجي قد ساهم في تطور التقنيات الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات بما يحقق توفير الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، كما عمل على تحسين استغلال تلك التقنيات في تطوير الأعمال المصرفية من خلال المنظومات الحديثة لمواكبة تحديات العصر ومواجهة المنافسة العادلة التي تستهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء ومن أهمها الفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، لما تحققة من مزايا متعددة كسهولة الاستخدام، والأمان من السرقة، وسرعة إتمام المعاملات، وانخفاض تكلفتها، كما أنها تساهم بشكل فعال في سداد تكاليف المنافع كالكهرباء والمياه والهاتف ما يسهل عمليات التدفق النقدي للمؤسسات ويساهم في تحسين اقتصاداتها.

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تفنقر إلى السوق الإلكترونية وذلك لعدة أسباب، على رأسها ضعف البنية التحتية لخدمة الانترنت والاتصالات بصفة عامة، وضعف إمكانيات المصارف الإلكترونية وعلى رأسها خدمات البطاقة الائتمانية التي توازها ثقة المواطن ووعيه باستخدامها رغم المحاولات الخجولة لبعض المصارف توفير بطاقات ائتمانية ذات الدفع المسبق.

وفي الصدد أيضاً، فإن الازدحام اليومي على المصارف سببه الطرق البدائية في إجراء المعاملات، فعدم وجود آلات الصرف الآلي في الأماكن العامة وفي واجهات المصارف سيحبر كل من يريد سحب، أو إيداع نقدي أو شيك، أو تفقد حسابه المصرفي ضرورة التواجد شخصياً في مبني المصرف، في الوقت الذي بضغطة زر عن طريق الهاتف أو الكمبيوتر بإمكانه فعل كل ذلك دون تكبد العناء المواصلات.

بدأ استخدام الانترنت في ليبيا من قبل الجمهور في أواخر تسعينيات القرن العشرين وبعدها سكان وصل في يوليو من عام 2010 الى 6,461,454 نسمة، فقد وصل عدد مستخدمي الانترنت (سواء المنتظمين أو غير المنتظمين) الى 353,900 نسمة، أما في عام 2012 جاءت ليبيا في المرتبة 116 في استخدام الانترنت، أما عدد مستخدمي الانترنت فكان 1,115,025 مستخدماً وفي عام 2014 وصل عدد مستخدمي الشبكة الى 1,030,289 مستخدماً.

تعد الشبكات الاجتماعية اليوم أكثر وضوحاً للتسويق أو لتنفيذ حملات الترويج والاعلان الرقمية، خاصة عندما تصبح افكارك واضحة وترسم الاستراتيجيات اللازمة لتطبيقها، وتتجه الشبكات الاجتماعية سريعاً لتصبح منصة ممتازة لترويج الاعمال والوصول الي المستهلكين، اذ تتيح للمستخدمين التفاعل مع بعضهم البعض وتبادل المعلومات. كما ان شبكات التواصل الاجتماعي توفر للشركات قناة اتصال مباشرة مع العملاء ضمن الزمن الحقيقي، عدا عن كونها قناة موثوق بها، وقد اتجه العديد من أصحاب المحلات التجارية في ليبيا لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) لعرض منتجاتهم والخدمات التي يقوم بتقديمها، لسهولة الوصول للزبائن والتواصل المباشر بين صاحب المحل والزبائن (الشويرف، 2016).

نقص السيولة في الاقتصاد الليبي..

توضيح مصرف ليبيا المركزي حول أزمة نقص السيولة: (<https://cbl.gov.ly/blog>)

إنَّ أحد أهم مصادر السيولة النقدية للمصارف التجارية هي الودائع، فالمصارف تعتمد اعتماداً كبيراً على ما يتم إيداعه من قبل الأفراد والتجار والشركات من أموال في حساباتهم، إذ تشكل الودائع بمختلف أنواعها نسبة قد تتجاوز 80% من إجمالي خصوم المصارف التجارية، وكنتيجة لحالة عدم اليقين التي تعيشها البلاد بسبب الانقسام السياسي وتردي الأوضاع الأمنية مع نهاية عام 2014، وعدم إمكانية مؤسسات الدولة الأمنية من فرض سيطرتها على حالة الوضع الأمني واستتباب الأمن، تفشت ظاهرة الجريمة من خطف وسطو مسلح وابتزاز وحرابة، وأصبحت الجريمة المنظمة تنشط وتتوسع لتشمل القطاع المصرفي من خلال السطو على بعض المصارف وسرقة ما تحتويه من سيولة نقدية، وهو ما فرض حالة من الفزع والخوف لدى الأفراد والتجار والشركات من تسرب أي معلومات عن حساباتهم أو كشفها بطريقة غير مباشرة، الأمر الذي ترتب عليه سحبهم لودائعهم، وعدم إيداع أي مبالغ مالية خوفاً من أن تطل هذه المعلومات إيدي المجرمين فيتعرضون للخطف أو الابتزاز، مما انعكس ذلك في انهيار الثقة بين القطاع المصرفي وعملائه، حيث ارتفع حجم العملة في التداول من 13.4 مليار دينار عام 2013 إلى 27.1 مليار دينار عام 2016 مشكّلة بذلك نسبة 97.8% من إجمالي العملة المصدرة. كما أن تشطي المؤسسات السيادية في البلاد وعدم الانضباط المالي وتعدد قنوات الصرف في شرق وغرب البلاد أدى إلى ارتفاع حجم الخصوم الإبداعية، وبالتالي زيادة طلب الأفراد على النقود الورقية والاحتفاظ بها كنوع من التحوط للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في المستقبل.

عليه يُمكن القول أنَّ السبب الرئيس لمشكلة السيولة النقدية يعزى لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها البلاد، فالانقسام السياسي وتردي الأوضاع الأمنية علاوة على بعض الصراعات المسلحة التي شهدتها بعض المدن وما نجم عنها من تمزق للنسيج الاجتماعي في أغلب هذه المناطق، ونزوح العديد من العائلات من

وإلى العديد من هذه المدن، خلق ضغط على المصارف الواقعة فيها بسبب زيادة الطلب على العملة المحلية لغرض المعاملات والاحتياط والمضاربة، ولا سيما في ظل ارتفاع بند المصروفات الجارية وبالتحديد بند المرتبات، والذي يقدر 1.6 مليار دينار شهرياً، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات على الرغم من ارتفاع أسعارها، مما ساهم وبشكل كبير في زيادة الطلب على النقود الورقية، ناهيك عن عدم وجود أي ايداعات تذكر، والتي تعد المصدر الرئيس لموارد المصارف التجارية مما نجم عنه عجز المصارف عن تغطية كافة طلبات السيولة.

وعلى الرغم من الانقسام السياسي وتردي الوضع الأمني، ناهيك عن انقسام المصرف المركزي، عمل المصرف إلى انتهاج جملة من السياسات للتخفيف من حدة مشكلة السيولة المحلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

• اشترط مصرف ليبيا المركزي في منشوره الصادر رقم (2) لعام 2016، بشأن وضع الضوابط والشروط والاجراءات المنظمة لفتح الاعتمادات المستندية، أن تكون قيمة الغطاء النقدي مقابل فتح الاعتماد المستندي نسبة 130% من قيمة الاعتماد، وذلك بهدف سحب السيولة من قبل التجار بدل من اكتنازها.

• عمل مصرف ليبيا المركزي على تطوير أنظمة الدفع الالكتروني من خلال توسيع انتشار البطاقات الالكترونية وآلات السحب الذاتي وبطاقات الدفع المسبق في محاولة للحد من الطلب على الاوراق النقدية وتعزيز استخدام طرق الدفع الالكتروني.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة الحلول المتاحة لمشكلة السيولة في الحقيقية ما هي إلا اجراءات للحد من تفاقم المشكلة، وأن الحل الرئيس لهذه المشكلة يكمن في الاستقرار السياسي والانضباط المالي وتوحيد المؤسسات السيادية واستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، وانتهاء حالة عدم اليقين التي تنفر رؤوس الأموال وتعمق من أزمة السيولة.
(<https://cbl.gov.ly/blog>).

الجانب العملي

المقدمة:

يتناول هذا الجانب تجميع وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق استبانة أعدت لهذا الغرض بعد صياغة وترتيب أسئلتها وإجراء اختبار أولي لها لتأكد من صلاحيتها ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحثون من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرو نباخ.

جدول رقم (1) يوضح معامل الفاكرومباخ

البيان	معامل ألفا كرو نباخ
الاستبيان ككل	0.784

يتضح من الجدول رقم (1) أن معامل ألفا كرو نباخ للاستبانة ككل بلغ 0.784، وهي قيمة ممتازة من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات. دراسة خصائص العينة: في إطار التحليل ودراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة المستهدفة على النحو التالي:

العينة من حسب الجنس:

الجدول رقم (2): يوضح العينة من حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة %
ذكر	77	77
أنثى	23	23
المجموع	100	100

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن 77 من أفراد عينة الدراسة كانوا ذكورا، بنسبة 77%، بينما 23 من أفراد عينة الدراسة كانوا إناثاً.

العينة حسب العمر:

الجدول رقم (3) يوضح العينة من حسب العمر

النسبة %	التكرار	البيان
24	24	22-26
34	34	27-31
42	42	32 فأكثر
1000	100	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن 24 من أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم تتراوح من 22 إلى 26 سنة، بينما 34 كانت أعمارهم من 27 إلى 31 سنة و 42 كانت أعمارهم 32 سنة فأكثر.

توزيع العينة المستوي التعليمي:

الجدول رقم (4) يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	البيان
22	22	دبلوم
56	56	بكالوريوس
22	22	أخرى
100	100	المجموع

يتبين من خلال الجدول رقم (4) أن 22 من أفراد عينة الدراسة كان مستواهم العلمي دبلوم، بينما 56 كان مستواهم بكالوريوس، و 22 كان مستواهم غير ذلك.

تحليل وتوزيع الاستبانة:

تم النشر في : 2026/08/06 تم القبول في: 2026/08/05 تم الاستلام في : 2026/07/15

www.doi.org/10.62341/HCSJ

الجدول رقم (5) تحليل وتبويب بيانات الاستبانة

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية للمشاهد
السؤال 1	1	0	1	45	53	4.49	0.63	0.000
	1.0%	0.0%	1.0%	45.0%	53.0%			
السؤال 2	0	0	8	47	45	4.37	0.63	0.000
	0.0%	0.0%	8.0%	47.0%	45.0%			
السؤال 3	0	1	9	43	47	4.36	0.69	0.000
	0.0%	1.0%	9.0%	43.0%	47.0%			
السؤال 4	1	0	5	46	48	4.40	0.68	0.000
	1.0%	0.0%	5.0%	46.0%	48.0%			
السؤال 5	0	1	13	45	41	4.26	0.72	0.000
	0.0%	1.0%	13.0%	45.0%	41.0%			
السؤال 6	3	12	36	31	18	3.49	1.02	0.000
	3.0%	12.0%	36.0%	31.0%	18.0%			
السؤال 7	0	1	6	47	46	4.38	0.65	0.000
	0.0%	1.0%	6.0%	47.0%	46.0%			
السؤال 8	0	4	12	37	47	4.27	0.83	0.000
	0.0%	4.0%	12.0%	37.0%	47.0%			
السؤال 9	0	7	10	46	37	4.13	0.86	0.000
	0.0%	7.0%	10.0%	46.0%	37.0%			
السؤال 10	1	4	9	48	38	4.18	0.83	0.000
	1.0%	4.0%	9.0%	48.0%	38.0%			
السؤال 11	0	2	11	48	39	4.24	0.73	0.000
	0.0%	2.0%	11.0%	48.0%	39.0%			
السؤال 12	0	3	10	56	31	4.15	0.72	0.000
	0.0%	3.0%	10.0%	56.0%	31.0%			
السؤال 13	4	19	23	36	18	3.45	1.11	0.000
	4.0%	19.0%	23.0%	36.0%	18.0%			
إمكانية تطبيق البطاقة الإلكترونية								
						4.16	0.41	0.000

التعليق: من بيانات الجدول رقم (5):

1- يتضح من خلال السؤال 1 والذي ينص " البطاقة الإلكترونية هي وسيلة جيدة ومهمة لجذب الزبائن " أن 45% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما

53% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.49 بانحراف معياري يساوي 0.63 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

2- يتضح من خلال السؤال 2 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتحسين خدمات الزبائن " أن 47% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 45% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.37 بانحراف معياري يساوي 0.63 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

3- يتضح من خلال السؤال 3 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتقديم خدمة في الأسواق المختلفة " أن 43% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة 4- معياري يساوي 0.69 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

5- يتضح من خلال السؤال 4 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتوفير الوقت والجهد " أن 46% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 48% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.4 بانحراف معياري يساوي 0.68 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

6- يتضح من خلال السؤال 5 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لزيادة حجم التعاملات التجارية " أن 45% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 41% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.26 بانحراف معياري يساوي 0.72 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

7- يتضح من خلال السؤال 6 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتوفير فرص عمل جديدة " أن 31% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 18% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 3.49 بانحراف معياري يساوي 1.02 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

8- يتضح من خلال السؤال 7 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتسهيل عملية الشراء " أن 47% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 46% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.38 بانحراف معياري يساوي 0.65 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

9- يتضح من خلال السؤال 8 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتقليل نقص السيولة " أن 37% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 47% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.27 بانحراف معياري يساوي 0.83 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

10- يتضح من خلال السؤال 9 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة للتوسع في تقديم الخدمات عن طريق الانترنت " أن 46% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 37% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.13 بانحراف معياري يساوي 0.86 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

11- يتضح من خلال السؤال 10 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لإمكانية تقديم الخدمات على مدار الساعة " أن 48% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 38% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.18 بانحراف

معياري يساوي 0.83 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

12- يتضح من خلال السؤال 11 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتسهيل التعامل في الأسواق المحلية والعالمية " أن 48% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 39% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.24 بانحراف معياري يساوي 0.73 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

13- يتضح من خلال السؤال 12 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتنمية وتطوير التجارة الالكترونية في المدينة " أن 56% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 31% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.15 بانحراف معياري يساوي 0.72 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

14- يتضح من خلال السؤال 13 والذي ينص " البطاقة الالكترونية هي وسيلة يقتصر تأثيرها على الزبائن الذين يجيدون التعامل مع الانترنت " أن 36% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 18% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 3.45 بانحراف معياري يساوي 1.11 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

بشكل عام بما أن المتوسط الحسابي يساوي 4.16 بانحراف معياري 0.41 ومستوى معنوية 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أنه يمكن اعتبار أن مجتمع الدراسة موافقين على ما الأسئلة الواردة في الاستبانة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال تحليل بيانات الدراسة والاجابة على تساؤلاتها واختبار صحة فروضها توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تفتقر الى السوق الالكترونية، وذلك لعدة أسباب، على رأسها ضعف البنية التحتية لخدمة الانترنت، والاتصالات بصفة عامة، وضعف إمكانيات المصارف الالكترونية وعلى رأسها خدمات البطاقة الائتمانية التي توازها ثقة المواطن ووعيه.
- 2- ضعف المواقع الالكترونية الليبية الى الخصائص الفنية التي تقوم بجذب الزبائن الى هذه المواقع.
- 3- ضعف الأنظمة المصرفية الغير قادرة على حل مشكلات السداد والدفع من خلال الانترنت وبطاقات الائتمان.
- 4- ضعف البنية الأساسية التقنية للتجارة الالكترونية في ليبيا وخاصة مع ارتفاع ثمن التجهيزات الالكترونية واجور الاتصالات وصعوبة توفرها.
- 5- نقص الوعي بمفهوم وأهمية التجارة الالكترونية من قبل بعض الافراد بليبيا مع وجود العادات والتقاليد الاجتماعية التي يؤمن بها المستهلكين في ليبيا التي تعد عائقا امام الاستفادة القصوى من فوائد الشبكات العالمية للتجارة الالكترونية.
- 6- يتضح من خلال نتائج الاستبيان البطاقة الالكترونية هي وسيلة جيدة ومهمة لجذب الزبائن أن 45% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 53% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.49 بانحراف معياري يساوي 0.63 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

7- يتضح من خلال نتائج الاستبيان البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتحسين خدمات الزبائن أن 47% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 45% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.37 بانحراف معياري يساوي 0.63 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

8- يتضح من خلال نتائج الاستبيان البطاقة الالكترونية هي وسيلة لتقليل نقص السيولة أن 37% من أفراد عينة الدراسة كانوا موافقين على العبارة السابقة، بينما 47% كانوا موافقين بشدة. وبما أن المتوسط يساوي 4.27 بانحراف معياري يساوي 0.83 ومستوى معنوية مشاهد 0.000 أقل من 5%، فهذا يعني أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة.

9- عدم وجود تشريع قانوني مناسب لضبط عمليات التجارة الالكترونية الامر الذي يجعله عائقاً كبيراً امام التحول نحو التجارة الالكترونية.

10- عدم توسيع استخدام البطاقة الالكترونية بين عدد كبير من افراد المجتمع.

التوصيات:

بناءً على النتائج الميدانية والنظرية التي توصل إليها البحث، والتي شخّصت بدقة التحديات التقنية والتشريعية في الاقتصاد الليبي ومدينة مصراتة تحديداً، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات الأكاديمية والعملية المتينة التي تنثري الجانب التطبيقي للدراسة:

توصيات موجهة للقطاع المصرفي وصناع القرار:

- تحديث البنية التحتية والتقنية: ضرورة الاستثمار في تقوية البنية التحتية لخدمات الإنترنت والاتصالات لتجاوز الضعف الحالي الذي يفقر إليه الاقتصاد الليبي ويعيق قيام سوق إلكترونية فعالة .

- تطوير وتأهيل الأنظمة المصرفية: يجب على المصارف تحديث أنظمتها الإلكترونية لرفع كفاءتها وقدرتها على حل مشكلات السداد والدفع عبر الإنترنت والبطاقات الائتمانية .
- 4-1-2-3 سن التشريعات القانونية: الإسراع في إيجاد وإصدار تشريعات وقوانين مناسبة لضبط وحماية عمليات التجارة الإلكترونية، لسد الفراغ التشريعي الذي يمثل عائقاً كبيراً أمام التحول الرقمي .
- 4-1-2-4 تخفيض التكاليف التقنية: العمل على إيجاد حلول لارتفاع أثمان الأجهزة الإلكترونية وأجور الاتصالات لضمان توفرها بشكل أسهل للمؤسسات والأفراد .

توصيات موجهة للمجتمع والقطاع التجاري (محلياً في مصراتة)

- إطلاق حملات توعية شاملة: نشر الوعي بمفهوم وأهمية التجارة الإلكترونية لتجاوز العادات والتقاليد الاجتماعية التي تقف عائقاً أمام الاستفادة القصوى منها، ولتعزيز ثقة المواطن في الخدمات المصرفية الإلكترونية .
- تحفيز المتاجر على توفير نقاط البيع: تشجيع أصحاب المحلات التجارية على الاعتماد على البطاقات الإلكترونية، نظراً لما أثبتته نتائج الاستبيان من موافقة عالية على فعاليتها في جذب الزبائن وتحسين الخدمات .
- الاعتماد على البطاقات كحل استراتيجي لأزمة السيولة: التوسع في إصدار ونشر البطاقات الإلكترونية بين عدد كبير من أفراد المجتمع، استناداً إلى تأكيد المبحوثين على دورها الإيجابي والمهم في تقليل مشكلة نقص السيولة النقدية .
- تطوير الواجهات الرقمية: الاهتمام بتطوير الخصائص الفنية للمواقع الإلكترونية التجارية اللببية لتكون أكثر جاذبية للزبائن وتسهيلاً لعمليات الشراء .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- الجداية، محمد نور صالح، وخلف، سناء جودت (2008). تجارة الكترونية. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 2- العيساوي، عبد الكريم شنجار، والعويدي، عبد المهدي رحيم (2013). السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية. الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 3- خالد إبراهيم التالحة، التشريعات المالية المصرفية في الوجهتين النظرية والعملية، دار الإسراء للنشر، عمان، 2004.

ثانياً: الدراسات والبحوث العلمية:

- 1- شتوان، عبد السلام محمد، وباكير، محمد عمر (2018). التجارة الالكترونية وأثرها على عمل المصارف التجارية: دراسة المصارف التجارية. البكالوريوس، جامعة مصراتة، ليبيا.
- 2- الشويرف، علي عمران محمود (2017). واقع التجارة الالكترونية في الاقتصاد الليبي: دراسة قطاع العام. البكالوريوس، جامعة مصراتة، ليبيا.
- 3- زواش، زهير (2010). دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية: دراسة حالة الجزائر. دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن المهيدي، الجزائر.

ثالثاً: المؤتمرات العلمية:

- 1- عقيل، جمعة فرحات، والشافعي، إبراهيم الشافعي، والصغير، منيرة سليمان (2017). معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية: دراسة حالة الخمس، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، ليبيا.

تم النشر في : 2026/08/06

تم القبول في: 2026/08/05

تم الاستلام في : 2026/07/15

[www.doi.org/10.62341/HCSJ](https://doi.org/10.62341/HCSJ)

رابعاً: المجالات العلمية:

1- شاشو، إبراهيم محمد (2011). بطاقة الائتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي، كلية

الشرعية، جامعة دمشق، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية

والقانونية، المجلد (27)، العدد 3

خامساً: المواقع الإلكترونية: (<https://cbl.gov.ly/blog>)